

الكريمة لا يصلح عدم بلوغها وقيل هو من باب تعارض
الاصول فان الوصول تطاهره الماء والشك في تاتره بالخائسه
ويصعب فان ملاقاته الخائسه المعلومه برفع حكم الوصول
الغائب ويحتاج الي مباح اما لو كان كثيرا فوجدت شعرا وشك
في تغيره بالخائسه او ما يكون والبياتح الطهاره لو انها
الوصول الذي لو تعارضه اصل احد من قطع عدم الالتمات
لو بقيت الطهاره وشك في الحدوث وقال بعض العامة
ببطلان الصلاة بآبته في رتمه يقينا ولا في اليقين
الطهاره ويرد عليه الجبر للسالف وهو قوله صاوار الشيطان
لياتي عدم الوجود ولو تقرر الحدوث وشك في الطهاره
اعاد وكذا بعد الصلاة كالشك في الركعتين ولو تكرر
الشك في الصلاة في شي ابطت بالصلاه يقينا ولو يقين
بالركاه ما اعاها ولو لم يوافقها ولو شك في غير
ذلك فان فيه مراعاة البناء على الوصول من عدم اليقين
بالركاه ووجوب الركاه والخس لشك في الوجود وسط
الوجوب وشك في بلوغ النصاب وصحة الصوم ولو شك
عوض المفطر وصحة الوضوء ولو شك في عوضه لم يطل
وكذا الشك في افعال الحج بعد الفراغ منها وعدم قبل الصبي
الذي يكتم بلوغه ودعوى المشرك العيبه بقرهه دعوى
الغلام

الغائم في الفقيه وقد تعارضت اصلان كقول المأموم في صلاة
فشكها كان اليام بالغا ورافعا ولكن تبادل الشك في المحدث
وكالشك في بقا العبد الغائب فحظ طهرته اذ لو في غير عتقه
في الكفارة اذ لو في الاعم بوجه البقاء على اصل البراهه وكذا خلا
الراهه المرتحن في خير العصر عند الراهن بلوعه لا
المرتحن في البيع المشروط به فالوصول صحيح والوصول
عدم القبض الصحيح كذا في اول الفقيه لتأنيده بالظاهر من
صحة القبض وكذا لو كان المبيع عصيرا وكذا لو اختلف المبيع
والمشرك في تغير المبيع وهو ما احتمل تغيره في الوصول بعد
التحيز وصحة البيع والوصول عدم معرفه المشرك ^{بصحة} المبيع
التي هو عليها الآن فان حصل دعوى المبيع الماشرك
علمه عليه المصنف ويتايد هذا باصالة عدم وجوب ^{المشرك}
على المشرك كما يوافق عليه ويقوي ذلك ان المذموم ان
حدثت عيب المبيع بعد الترويه وقال البايع كما حصل ما عا
الردية لا الوصول عدم تقدم البعده والزم ان لا يدعي المشرك
حدثته فيه اما الوارد على المشرك استماله على صفة كما في الردية
كالتم والصفة وهو مفقودا لان وانكر البايع استماله علمه فانز
ينسخ البايع لوصاله علمه تلك الصفة ولو نسلم المستاجر ^{العوين}
و ادعى الوجوه اعظمه ما من يرك وانكر الوجوه فيما اصلا عدم